Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

وبُيِّن كون الفصل علّه لحصّة النّوع من الجنس بأنّه[1] لو لم يكن علّة لها لكانت هي : إمّا أن تكون علّة له ، أو لا تكون ولا واحد منهما علّة للآخر .

[9ظ] والأوّل محال ، لأنّها لو كانت هي المقوّمة لوجود الفصل لكانت متقدّمة بالوجود على الفصل ، وكانت متميّزة ومشخّصة قبله ؛ وهذا محال ، وإلاّ لكان كل واحد منهما غنيًّا في وجوده وقوامه عن الآخر ولم تحصل منهما حقيقة مركّبة .

فأمّا احتجاج المصنّف على فساد كون الفصل مقومًا لحصّة النّوع من الجنس ، فإنّه قد يكون الفصل صفة لهذه الحصّة ، فيكون مفتقرًا إلى النّوع ، فلا يكون مقوّمًا لما هو مفتقر إليه ، ففيه إشكال . وهو أنه يمكن أن تكون الصّفة علّة لوجود موصوفها ؛ ثمّ لكونها صفة له بعد وجوده . فلا يلزم أن يكون مفتقرًا إليه وإن كانت صفة له ، كما قالوا في الصّورة :

«إنّها تحلّ في الهيولى وهي علّة لوجود الهيولى» .

النّوع المضاف والنوع الحقيقي

قال المصنّف : «واعلم أنّ النّوع يطلق على معنيين :

أحدهما : ما يشارك[2] غيره في الدّخول تحت جنس واحد ، ويسمّى النوع المضاف ؛ وثانيهما : كلّ حقيقة[3] لا تختلف الأشخاص التي تحتها إلاّ بالعدد المحض ، [وهو النوع الحقيقي][4] . والفرق بين المعنيين هو أنّ النّوع بالمعنى الأوّل نوعيته بالنّسبة إلى ما فوقه ، وبالمعنى الثّاني نوعيته باعتبار نسبته إلى ما تحته .

---

1 الأصل : أنّه .

2 كذا في الأصل ؛ وفي (أ) و(ل) : يشاركه .

3 كذا في الأصل ؛ وفي (أ) و(ل) : طبيعة .

4 زيادة اقتضاها المقام ؛ قارن فيما يأتي : ص 109 .